



التقرير السنوي الثاني
الإحتجاجات والتحركات العمالية
في لبنان لعام ٢٠١٣

إعداد فريق المرصد [شباط ٢٠١٤]

تعريف والمرصد:

التأسيس والنشأة

تأسس المرصد بمبادرة من مجموعة من الناشطين/ات الديمقراطيين: عمال، وموظفين، وأساتذة، ومحامين، ونقابيين. وأطلق موقعه الإلكتروني في شباط ٢٠١٠.

الأهداف:

- رصد انتهاكات القوانين والحقوق الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بأجر وللنفئات العمالية كافة.
- توثيق وتعميم الانتهاكات ونشرها أمام الرأي العام.
- تقديم المشورة النقابية لأصحاب الشكاوى والاستشارات والدعم القانوني.
- تحليل ونقد القوانين والسياسات وإجراء الملاحظات والدعوة إلى تعديلها لمصلحة العمال والموظفين.
- تحفيز العمال والقوى النقابية على مواجهة الانتهاكات.
- الدعوة إلى بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة وفاعلة.
- تحفيز العمال للانتساب إلى النقابات والانخراط في العمل النقابي.
- تطوير المهارات النقابية والحقوقية وبناء قدرات الناشطين/ات.
- تنفيذ دراسات حول علاقات العمل والقطاعات الاقتصادية.

رؤية المرصد:

المرصد جمعية مدنية ديمقراطية مستقلة، ملتزمة قضايا العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود، تدعو إلى بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة، وتعمل على نقل التوعية وبناء القدرات وأساليب المفاوضة والمتابعة والمواجهة، ورصد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية التي تظال العمال والموظفين ومتابعتها، ومواجهة الانتهاكات، والمدافعة عن سائر الحقوق العمالية بالمشاركة مع الهيئات الناشطة في هذا المجال محلياً ودولياً، كما تعمل على دراسة وتطوير التشريعات الوطنية بما ينسجم مع اتفاقيات ومعايير منظمة العمل الدولية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

منظمة دياكونيا-السويد:

منظمة تنمية غير حكومية. تعمل مع أكثر من ٤٠٠ منظمة في المجتمع المدني. في ٣٤ بلداً في أفريقيا وآسيا والشرق الوسط وأميركا اللاتينية. تعمل مع شركائها على أساس طويل الأمد. وعلى أساس الحقوق في المجالات الآتية: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والمساواة بين الجنسين، والسلام والمصالحة. رؤية دياكونيا للبشرية تتلخص في حق كل فرد أن يعيش حياة كريمة في عالم عادل ودائم وخال من الفقر. ومهمتها هي تغيير الهياكل السياسية والاقتصادية غير العادلة والتي تولد الفقر والقهر والعنف. وكما في مختلف الدول. دياكونيا تنشط في لبنان دعماً لمؤسسات المجتمع المدني وللحقوق المذكورة آنفاً.

تجديد في صفحات المرصد:

- القوانين المحلية " قانون العمل. الضمان ". والاتفاقيات الدولية والعربية المتعلقة بحقوق العمال وخاصة التي صدق عليها لبنان.
- الملاحق القانونية في قانون العمل. مراسيم غلاءات المعيشة. مجالس العمل التحكيمية. وغيرها..
- لائحة بالآحادات والنقابات داخل الاتحاد العمالي العام وخارجه. واتحادات ونقابات اصحاب الأعمال.
- صفحة خاصة تتضمن الاجوبة عن الاستشارات والشكاوى.
- صفحة توعية "أعرف حقوقك" تتضمن نصوصاً وأفلاماً توعوية ومقابلات مصورة للتعريف بأبرز الحقوق.
- مقالات وحقائق حول التحركات والقطاعات العمالية والسياسات المعتمدة.
- أخبار نقابية وعمالية، لبنانية وعربية، ودراسات حول سوق العمل.

الهيئة الإدارية للمرصد:

سوسن المصري

المهامي الأستاذ
فهيم أسعد،

النقابي
أديب بو حبيب

د. أحمد الديراني،

رياض عيسى،

النقابي
عصام ريدان

حنان يونس

فوزي الحاج حسن

د. سعيد عيسى



ملخص التحركات والاحتجاجات

تهيد

بعد تقرير المرصد الأول حول تحركات العام ٢٠١٢، ودراسته الغنية حول المياومين في المؤسسات والإدارات العامة، يقدم المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين للمهتمين بالحركة النقابية في لبنان، تقريره السنوي الثاني، حول الاحتجاجات والتحركات التي شهدتها لبنان العام ٢٠١٣ في مختلف القطاعات، وقد تم ترتيبها على الشكل الآتي:

١. الاحتجاجات والتحركات المنفذة من قبل هيئة التنسيق النقابية، والتي شملت موظفي القطاع العام وأساتذة التعليم الرسمي (الثانوي والمهني والأساسي) وأساتذة التعليم الخاص.

٢. التحركات والاحتجاجات في المؤسسات والإدارات العامة.

٣. تحركات الأساتذة المتعاقدين في جميع مراحل التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية.

٤. التحركات والاحتجاجات في القطاع الخاص.

ويأتي هذا التقرير التزاماً من المرصد الاستمرار برصد التحركات والاحتجاجات، وتوثيق نضالات الحركة العمالية والنقابية والمطلبية في لبنان، ولرصد الانتهاكات لحقوق العمال والموظفين.

وفي هذا الإطار، يشكر المرصد كل الناشطين والناشطات، والنقابيين والنقابيات، الذين ساهموا في توفير المعطيات لإصدار هذا التقرير.

كما يشكر المرصد الأصدقاء في منظمة دياكونيا-السويد، حيث يأتي هذا التقرير ثمرة التعاون بين المرصد ومنظمة دياكونيا الشريكة في معظم نشاطاته.

منسق المرصد ومدير تحرير الموقع
د. أحمد الديبراني

٤. نفذ خريجو المعهد الفني التربوي اعتصاماً للمطالبة بحل مشكلة الاعتمادات اللازمة لعمل المعهد.

ثانياً: القطاع الخاص

شهد القطاع الخاص، إضراباً واحداً ولدة يوم، لعمال وموظفي شركة المعاينة للسيارات (الميكانيك) المتعاقدة مع وزارة الداخلية بعد توقيف العمل ١٧ يوماً بسبب عدم تجديد العقد مع الشركة. ونفذ العمال بدعم من الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان اعتصامات شملت جميع فروع الشركة في لبنان. إلى جانب شكوى ضد إدارة الشركة قدمها الاتحاد باسم العمال (بعد تفويضه) لدى وزارة العمل. وانتهى التحرك بتجديد العقد واستمرار عقود العمل مع العمال.

تم تنفيذ ٨ اعتصامات في القطاع الخاص كان أبرزها:

- اعتصامان نفذهما اتحاد نقابات موظفي المصارف في سياق معركته مع جمعية أصحاب المصارف لتجديد عقد العمل الجماعي، وإضافة تعديلات عليه لصالح الموظفين طوال الزيادات الدورية، والصحية، والتعليمية. وانتهى حرك الاتحاد إلى إقرار عقد عمل جماعي تضمن بعض التعديلات المقترحة.
- ثلاثة اعتصامات نفذها عمال وموظفو شركة الخرافي في مجمع الحدت الجامعي بسبب تمنع الشركة عن دفع الرواتب بحجة أن الدولة تأخرت عن دفع مستحققاتها للشركة.
- نفذت نقابة الطيارين اللبنانيين اعتصاماً وعقدت مؤتمراً صحفياً للدفاع والتضامن مع الطيارين المصروفين من شركة TMA العام ٢٠٠٥، والذين لم يتقاضوا مستحققاتهم المالية حتى اليوم.

ملخص التحركات والاحتجاجات

أولاً: القطاع العام (موظفو الإدارات العامة) وهيئة التنسيق النقابية:

إعتمدنا وضع حرك الأساتذة وموظفي الإدارات العامة (القطاع العام) في جدول واحد بسبب وحدة التحرك، من حيث المطالب الموحدة والمجسدة في مطلب سلسلة الرتب والرواتب، ووحدة الأداة النقابية، وهي هيئة التنسيق النقابية، والتي تضم إلى جانب نقابة التعليم الخاص، روابط أساتذة التعليم الرسمي الثانوي والأساسي والمهني، ورابطة موظفي الإدارة العامة. إلى جانب وحدة التحركات والخطوات الاحتجاجية من الاعتصامات إلى المظاهرات، مروراً بالإضرابات والتي شاركت فيها القطاعات المكونة لهيئة التنسيق النقابية.

التحركات المنفذة:

١. إضراب عام، شمل قطاعات التعليم الرسمي (الثانوي، والأساسي، والمهني) والقطاع العام، وقطاع التعليم الخاص، استمر ٣٣ يوماً، بقيادة هيئة التنسيق النقابية، وتخلل الإضراب اعتصامات شبه يومية أمام الوزارات، ونُفذت ٣ مظاهرات مركزية، ضمت المعلمين والموظفين من جميع المحافظات والأقضية، كان آخرها المظاهرة الوطنية الحاشدة أمام مفرق القصر الجمهوري، عشية قرار مجلس الوزراء بإحالة سلسلة الرتب والرواتب إلى المجلس النيابي، والتي كانت المطلب الرئيسي لهيئة التنسيق النقابية، وأصدرت الهيئة بيانات شبه يومية، وعقدت مؤتمرات صحفية دورية مواكبة للتحرك.
٢. عقدت نقابة المعلمين في المدارس الخاصة، مؤتمراً نقابياً تعليمياً، جمع الأساتذة من مختلف المناطق اللبنانية، لناقشة قضايا التعليم الخاص.
٣. عقدت هيئة التنسيق النقابية مؤتمراً نقابياً في ١٨-٦-٢٠١٣ لاستعراض محطات التحرك وتقييم المنجزات وتحديد المهمات المستقبلية.

ثالثاً: التحركات الاحتجاجية في المؤسسات والإدارات العامة:

الاحتجاجات المنفذة في هذا القطاع:

الإضرابات

١. ٧ إضرابات في قطاعات مختلفة بلغ عدد أيامها ٤٨ يوماً. حيث نفذت نقابة عمال ومستخدمي شركة كهرباء لبنان إضرابين: الأول لمدة ٥ أيام والثاني ٣ أيام اعتراضاً على الموازنة التي وضعتها وزارة المالية التي تضمنت حسمًا مكتسبات عمالية عدة.

٢. أضرب مدبرو الجامعة اللبنانية لمدة يومين مطالبين بإصدار عقود المصالحة.

٣. نفذ المياومون في مؤسسة كهرباء لبنان (شركة ترايكوم) إضراباً استمر ٢٢ يوماً من أجل دفع الرواتب. وللمطالبة بشمولهم في التأمين عن أخطار العمل. وشهد هذا الإضراب اعتصامات شبه دائمة مع قطع للطرق أحياناً.

٤. نفذ موظفو مستشفى الهراري الحكومي في زحلة إضراباً استمر ١٤ يوماً من أجل دفع رواتب ٤ أشهر متأخرة للعمال. وللمطالبة بدفع فروقات غلاء المعيشة ومنح التعليم.

٥. أضرب موظفو مستشفى حاصبيا الحكومي يوماً واحداً من أجل صرف الرواتب المتأخرة.

٦. نفذ عمال وموظفو مستشفى رفيق الحريري الجامعي ٤ اعتصامات من أجل دفع الرواتب المتأخرة. وتأمين الميزانية العامة للمستشفى.

الاعتصامات:

- نفذ المياومون وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان اعتصاماً لاستنكار مقتل العامل محمد أديب شاهين أثناء قيامه بعمله.

- اعتصم عمال ومستخدمو شركة ترايكوم المتعهدة مع مؤسسة كهرباء لبنان من أجل التعجيل في إقرار قانون التثبيت.

- اعتصم عمال ومخلصو البضائع في مرفأ بيروت. احتجاجاً على فصل زميل لهم وللمطالبة بتدابير للسلامة المهنية.

رابعاً: تحركات واحتجاجات الأساتذة المتعاقدين في جميع مراحل التعليم

إعتمدنا في هذا التقرير لهذا العام. وضع وتوصيف دوافع وتحركات الأساتذة المتعاقدين في جدول واحد. بسبب وحدة قضيتهم وتشابه مطالبهم. فقد نفذ الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية ١٨ اعتصاماً وإضراباً واحداً وعقدوا مؤتمراً صحفياً. وجمعية عمومية واحدة. والمطلب الوحيد بين جميع الأساتذة المتعاقدين مع الجامعة اللبنانية. وفي التعليم الثانوي. والتعليم الأساسي. والتعليم المهني. كان التثبيت والتفرغ.

مع التذكير بأن الأساتذة المتعاقدين في جميع مراحل التعليم عددهم ٣١٣٤٤ متعاقداً ما يوازي تقريباً عدد الأساتذة في الملاك البالغ ٣١٩٠٢ .

المجموع العام لعدد التحركات والاحتجاجات:

بلغ عدد الإضرابات المنفذة تسعة في قطاعات مختلفة، امتدت على ٨٣ يوماً.

وبلغ عدد الاعتصامات ٣٩.

عقدت جمعيتان عموميتان.

نفذت ثلاث مظاهرات.

عقد مؤتمران نقابي وتعليمي.

وعقد مؤتمران صحفيان، هذا عدا الإطلاقات الإعلامية شبه اليومية لهيئة التنسيق النقابية خلال إضراب الـ ٣٣ يوماً.

وتم أيضاً إطلاق عريضة «المليون توقيع» من قبل هيئة التنسيق النقابية من أجل حشد الدعم لمطلب تنفيذ سلسلة الرتب والرواتب، وعلى أن يتم تمويلها من الضرائب على الريع المالية والعقارية وعدم تحميل مترباتها المالية للفئات الشعبية وأصحاب الدخل المحدود.



ملاحظات حول حجم مشاركة القطاعات والمطالب المرفوعة

ملاحظات حول حجم مشاركة القطاعات والمطالب المرفوعة

١- القطاع العام وهيئة التنسيق النقابية

حصل تطور نوعي في حرك هيئة التنسيق. حيث حرك موظفو القطاع العام وشاركوا. لأول مرة في تاريخ لبنان. في إضرابات عامة. من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية. بالرغم من وجود المادة ١٥ من قانون الموظفين (مرسوم ١١٢) الذي يمنع ويحظر على الموظف الانتساب أو تأسيس نقابة أو المشاركة والتحريض والدعوة والتحضير للإضراب. وشكل دخول الموظفين في القطاع العام إلى معترك التحرك المطلي إضافة هامة وكبيرة جداً لتحرك هيئة التنسيق النقابية.

وأثبت المعلمون والأساتذة في التعليم الثانوي. والأساسي. والمهني -وهو قطاع نما وتطور في السنوات الأخيرة- حيويتهم ونضاليتهم خصوصاً وانهم أصحاب تجربة نقابية تاريخية بدأوها العام ١٩٧٣ في التحرك والإضراب "الشهير" حين صرف أنذاك أكثر من ٣٠٠ أستاذ ثانوي رسمي استناداً لقانون الموظفين. ومن ثم أعادوهم إلى الوظيفة بفضل صمود المعلمين ووحدتهم. وتوجوا حركهم بتأسيس رابطتهم المستمرة منذ ذلك الوقت. كما يسجل للأساتذة في القطاع الخاص ولنقابتهم الجرأة والشجاعة في مواجهة إدارات مدارسهم واستمرارهم في المشاركة في تنفيذ الإضراب لأكثر من أسبوعين. مع استمرار مشاركتهم في مختلف أوجه النشاطات الأخرى.

ويعود الفارق في حجم الاستعداد للمواجهة والمشاركة في الإضرابات والتحركات ما بين أساتذة التعليم الخاص والقطاع العام. إلى القوانين التي تعطي الحماية للموظف الرسمي. بينما العامل في القطاع الخاص عموماً ومنهم الأساتذة في القطاع الخاص. أكثر انكشافاً لناحية القوانين التي لا تحميهم كفاية. إلى جانب وجود سوق عمل ضيق وفائض كبير في طالبي العمل ووجود "صاحب عمل" فرد ومباشر. خلافاً لواقع الأستاذ في القطاع الرسمي. حيث "صاحب العمل" غير مباشر وتمر سلطته في العديد من القوانين والإجراءات الإدارية.

وقد أثمرت تحركات هيئة التنسيق بإحالة السلسلة في جلسة ٢١/آذار/٢٠١٣ إلى مجلس النواب لإقرارها. بالرغم من أن الهيئة اعتبرت أن هذه الجلسة تعبر عن "كيدية كبيرة من الحكومة والهيئات الاقتصادية تجاه هيئة التنسيق النقابية. واتجاه كل موظفي القطاع العام"^١. وتوصلت الهيئة بعد تحركها إلى أن عملها يأتي ليس فقط في سياق مواجهة نقابية لاستعادة الحقوق. بل في سياق مواجهة وطنية شاملة أيضاً. فقد "كشف هذا التحرك كم هي النقمة عارمة على هذا التحالف السياسي والمالي والطائفي والمذهبي الحاكم"^٢. وأكدت هيئة التنسيق أنها ستعمل لتحويل روابطها إلى نقابات، وإذا كان القانون يحظر على الموظفين في القطاع العام إنشاء النقابات، إلا أن الاتفاقيات الدولية التي وقع عليها لبنان والمتعلقة بحقوق العمال والحريات العامة وحق تأسيس النقابات والجمعيات، تشكل منصة قانونية ودستورية تتيح تشكيل النقابات في القطاع العام، بالرغم من عدم إبرام لبنان للاتفاقية ٨٧ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية.

ويسجل لهئية التنسيق. ولتحركاتها أنها تحولت إلى مركز و"قطب" نقابي ناشط ومستقل. واستطاعت أن تصل بتحركاتها إلى طرح قضايا اقتصادية واجتماعية أعلى وأوسع من قضية سلسلة الرتب والرواتب طوال فئات واسعة من الشعب اللبناني، تركزت حول السياسات الضريبية المعتمدة وقضايا الفساد والهدر. وقد صوبت عليها عملياً في إحدى المظاهرات، التي طرحت قضية الأملاك البحرية المستباحة، من قبل المؤسسات الخاصة وبعض المتنفذين من السياسيين والمطالبة باستردادها.

١. تقرير هيئة التنسيق النقابية في المؤتمر النقابي للهيئة، قصر الأونيسكو، بيروت، ١٨/١٣/٢٠١٣.

٢. المصدر نفسه.

٢- المؤسسات والإدارات العامة:

شكل العمال المياومون وعمال شركات مقدمي الخدمات المتعاقدة مع المؤسسات والادارات العامة والمستشفيات الحكومية. القطاعات الأكثر تحركاً وكثافة من حيث عدد الإضرابات والاعتصامات. إلا أن الملاحظة الهامة التي تسجل حول تحركاتهم، هي أنها جميعها حملت مطالب يتم وصفها بمطالب الحد الأدنى لمن يعمل أو ذات طابع حقوقي أولي، والمتمثلة، في المطالبة بديمومة عقد العمل والمطالبة بدفع الأجور (وليس زيادتها). التي تتأخر في أغلب الأحيان. وهذا المستوى من المطالب، أي الحق بالأجر والإنتساب إلى الضمان ووجود عقد عمل دائم، يبقى دون المستوى الذي وصلت إليه الحركة المطالبة سابقاً. من حيث المطالبة بالأجر العادل. وتطوير وزيادة التقديمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. ووضع سلم متحرك للأجور وتنفيذ عقود عمل جماعية في العديد من القطاعات والمؤسسات... إلخ

٣- الأساتذة المتعاقدون

يشكل الأساتذة المتعاقدون في مختلف مراحل التعليم الرسمي الفئات الأكثر تعرضاً للحرمان من جميع انواع التقديمات والحماية الاجتماعية. حيث لا عقد عمل دائم. ولا ضمان اجتماعي. ولا ضمان صحي. ولا منح تعليمية. ولا نقلات... إلخ

وهم الأكثر عرضة لتأثيرات النفوذ السياسي والوساطات والصفقات. وجميع أشكال التجاذب السياسي والمحاصصة حيث لا بد من إيجاد حل فوري لهذا الواقع عبر:

- إيقاف ظاهرة التعاقد ومنعها منعاً باتاً لأنها مدمرة للتعليم الرسمي.

- العمل على إيجاد حلول سريعة وعادلة للأساتذة المتعاقدين من ضمن مراعاة القوانين والمستويات العلمية والأكاديمية .

كما تشكل المواقف التي أعلنتها هيئة التنسيق النقابية خلال التحرك وما بعده حول قرارها بتحويل الروابط إلى نقابات، (وهذا ما سيطيح بالمادة ١٥ من نظام الموظفين التي تمنع الموظفين من حقهم في التظاهر والإضراب وتأسيس النقابات). خطوة مهمة وكبيرة لتأسيس عمل نقابي مستقل. ويؤشر هذا التحرك إلى تطور هام جداً لناحية دور المجتمع في الضغط للملاءمة القوانين مع الواقع. خصوصاً أن القوانين اللبنانية تعاني حالة جمود. ويجب الاستمرار بهذا الطرح وتحويله إلى أمر واقع وحقيقي، وما يضاعف ضرورة هذا التحول هو واقع الاتحاد العمالي العام الذي سنأتي على ذكره لاحقاً.

٤- القطاع الخاص

شكل قطاع المصارف علامة فارقة في تحركات القطاع الخاص. فقطاع المصارف الذي يمتاز بوضع مالي-اقتصادي مستقر ومربح، مع وجود حالة نقابية تاريخية منظمة، دون إغفال أشكال من التراجع في الوعي والاهتمام النقابي لدى شرائح الموظفين الجدد، ومنع العمل النقابي في بعض المصارف الذي شكل نقطة ضعف في عمل الاتحاد، إلا أن هذا القطاع استطاع عبر طرفيه "جمعية أصحاب المصارف" من ناحية والموظفين ممثلين باحاديثهم ونقاباتهم من ناحية أخرى، التوصل إلى تجديد عقد العمل الجماعي الذي حافظ على مكتسبات عدة للموظفين. وإن كان لم يحقق كل ما صبا إليه اتحاد نقابات موظفي المصارف.

وإذا استثنينا قطاع المصارف، فإن القطاع الخاص كان الأكثر هامشية وضعفاً في التحركات والاحتجاجات، وبالرغم من أن هذا القطاع بمؤسساته ومعامله وشركاته يعاني من مشاكل عدة منها:

- القطاع الخاص هو المكان الذي توجد فيه خروقات وتجاوزات كبيرة جداً لناحية عدم تنفيذ قوانين العمل والضمان، ومن حيث مستوى الأجر والانتساب إلى الضمان وتطبيق الحد الأدنى للأجور وزيادات غلاء المعيشة.

- شهدنا حالة تنام كبيرة للقطاع الهامشي وغير المنظم، والذي لا يخضع لأي قانون أو تقديرات، حيث الجميع محروم من الحد الأدنى للأجور وجميع أنواع التقديرات الحمائية والاجتماعية. وقدرت منظمة العمل الدولية نسبة العمالة في هذا القطاع بـ ٥٦,٢٪ من العمال، وقد تصل هذه النسبة في حال استمرار الوضع الأمني والسياسي المتريدي في البلاد إلى نسبة ٦٦٪^١.

- يشهد القطاع الخاص منافسة قوية في سوق العمل بين العمالة اللبنانية نفسها من جهة، وبين العمالة الوافدة والعمالة اللبنانية من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى مفاقمة الوضع الهش وغير

المستقر لهذا القطاع، واضطرار العامل للقبول بشتى أشكال الحرمان، والقبول بالحد الأدنى من الأجور في سبيل الحصول على فرصة عمل فقط. ومع ذلك يشير تقرير منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة البطالة في لبنان تبلغ ٢١٪، ومن المتوقع أن تقفز إلى ما فوق ٣٠٪^١ في حال استمرار الوضع على حاله. ما ينذر بالمزيد من الانتهاكات للقوانين وحقوق العمال.

- ويفتح الهلال هنا، لطرح السؤال عن دور الاتحاد العمالي العام ونقاباته، المسماة نقابات للعديد من مؤسسات القطاع الخاص، وهي الغائبة والمشلولة، والمستغرقة في تبعيتها السياسية، والطائفية، والمذهبية، والتي بأكثريتها أنشئت أساساً لغايات حزبية ضيقة وليست لحاجات نقابية، حيث تتعرض أكثرية القطاعات، سواء كانت نظامية (مصرح عنها ومسجلة في دوائر الدولة) أو غير نظامية أو هامشية، حيث يتعرض هذا القطاع الى تجاوزات خطيرة جداً. فمثلاً قطاع الفنادق والمطاعم الذي يتعرض لآزمة حادة جداً انتهت بإقفال مئات المؤسسات وتم تسريح آلاف العمال، بحسب تصريحات ومقابلات مع أصحاب المؤسسات في هذا القطاع.

ومع ذلك لم يشهد قطاع الفنادق والمطاعم أي تحرك احتجاجي للدفاع عن حقوق عمال القطاع*.

١. المصدر نفسه.

*. ولقد سعينا في المرصد عبر التواصل مع أصحاب المؤسسات ومع النقابات المعنية بهذا القطاع ومع وزارة العمل إلى معرفة عدد العمال الذين صرفوا وفقدوا عملهم، والكيفية التي تقاضوا فيها حقوقهم، فلم نستطع الوصول إلى نتيجة أو معرفة حقيقة الواقع.

١. راجع تقرير منظمة العمل الدولية، إجهات أسواق العمل ٢٠١٤.

أبرز المطالب التي حملتها التحركات:

سلسلة الرتب والرواتب:

هذا المطلب هو الأكثر وضوحاً وتقدماً. حيث يعالج الغبن السابق الذي تعرض له الأساتذة وخصوصاً الموظفين في القطاع العام، الذين لم تشهد رواتبهم ودرجاتهم أي تعديل منذ أكثر من 15 سنة. كما تؤسس سلسلة الرتب والرواتب لآلية تطوير الزيادات والتقديمات اللاحقة.

المطالب المشتركة بين أكثر من قطاع:

كان مطلب الحق بعقد عمل دائم حيث كان مطلب المياومين ومازال التثبيت، ومطلب أساتذة الجامعة هو التفرغ، ومطلب أساتذة التعليم الأساسي والثانوي والمهني دخول الملاك.

أما المطلب المشترك الثاني فهو دفع الأجور في مواعيدها. وهذا كان حال غالبية موظفي المستشفيات الحكومية، والمياومين، وموظفي شركات مقدمي الخدمات، وجميع الأساتذة المتقاعدين الذين يتقاضون حقوقهم المالية بشكل سنوي. والمطالب المشتركة الأخرى، تركزت بشكل خاص بين القطاعات المشار إليها اعلاه وهي:

- الحق بالطبابة والرعاية الصحية.

- الحصول على منح التعليم، وبدل النقل.

وهذه المطالب تعني المطالبة بالانتساب إلى الضمان الاجتماعي لأنه الجهة التي تقوم بتقديم هذه الخدمات. كما رفعت بعض القطاعات مطلب التأمين والحماية ضد الأخطار المهنية.

إنجازات بارزة:

- حصول اتحاد موظفي المصارف على مطالبهم بتجديد عقد العمل الجماعي حيث تمت المحافظة على العقد أولاً، وعلى مكتسبات عدة ثانياً.
- توقيع نقابة العاملين في شركتي الخلوي (alfa و mtc) عقد عمل جماعياً مع الشركتين.

الملاحظات:

الملاحظة العامة، والأكثر أهمية هي أنه وباستثناء سلسلة الرتب والرواتب، فإن كل المطالب الأخرى "بدائية" وأولية. حيث غابت المطالب الأكثر تقدماً والتي تتحدث عن آليات منتظمة ودائمة لزيادة الأجر مثل السلم المتحرك للأجور. أو المطالب التي تسعى إلى تطوير وزيادة التقديمات وأشكال الرعاية الاجتماعية، وخصوصاً للمتقاعدين مع طبابة وراتب تقاعد.

والأبرز في الملاحظات حول المطالب هو الغياب الكلي لطرح مطالب تعديل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات الضريبية، باستثناء الحالة التي مثلتها هيئة التنسيق النقابية، التي لامست هذه المطالب والقضايا بتحركها. وهذا ما يتيح لها أن تتأهل لقيادة الحركة النقابية الوطنية. وهذا ما يرتب عليها إجراء تحولات وتنفيذ خطوات عديدة، والاستمرارية في ملامسة هذه القضايا.

خلاصة:

نعتقد ان قوة الحراك السياسي وبعض المجتمع المدني والمعركة القانونية المميزة (التي خاضتها المفكرة القانونية) وتشكل رأياً عاماً ضاغطاً ومؤيداً، لعب الدور الكبير في الحصول على النقابة، وليس فقط التحرك والضغط

نعتقد ان قوة الحراك السياسي وبعض المجتمع المدني والمعركة القانونية المميزة (التي خاضتها المفكرة القانونية) وتشكل رأياً عاماً ضاغطاً ومؤيداً، لعب الدور الكبير في الحصول على النقابة، وليس فقط التحرك والضغط العمالي من داخل الشركة.

حيث يمكن القول، إن الجو العام، والحراك السياسي والديمقراطي والمدني والقانوني، من الممكن جداً أن يساعد على انتزاع الترخيص القانوني للنقابة، ولكن عملية وجود وتأسيس النقابة واستمرارها، تبقى مهمة العمال أنفسهم، عبر التحضير الدؤوب والتنظيم القاعدي وكسب الأغلبية من العمال وبناء وحدتهم الداخلية. وعلى قاعدة البناء الداخلي لقوة العمال، يصبح بالإمكان الاستفادة القصوى من أشكال الدعم والتأييد السياسي الديمقراطي الخارجي، وإلا يتحول هذا التأييد والتبني الخارجي إلى عبء ينوء تحته العمال.

كما يتطلب منها أن تتحول إلى نقابات، وبالتالي تكوين نواة مشروع الحركة النقابية الديمقراطية المستقلة، ومن ثم طرح المطالب والقضايا التي تهم وتلامس مطالب أغلبية الشعب اللبناني. وقدرة الهيئة على الانتقال إلى هذه المرحلة، يفتح نقاشاً من نوع آخر يطال التركيبة البنوية لهيئاتها وروابطها ومكوناتها السياسية والنقابية بشكل أساسي. والسؤال هنا، هل سستيح هذه التركيبة والتوازنات داخل الروابط، التحول الى نقابات ديمقراطية ومستقلة ؟

تجربة عمال شركة السبينس:

شهد العام ٢٠١٢ تحقيق إنجاز هام من قبل عمال شركة السبينس تجسد، بانتزاعهم الحق بالتنظيم النقابي المستقلال والذي ترافق بجو التأييد من قبل بعض منظمات المجتمع المدني وقوى سياسية وديمقراطية ومن تأييد بعض القوى النقابية الديمقراطية والليبرالية ومنظمة العمل الدولية، للحصول على نقابتهم.

إلا أن هذه التجربة التي كانت رائدة وواعدة، تراجعت نتيجة عدة ضربات وعوامل، منها:

- الهجوم القاسي للإدارة واستنفارها للعديد من زعماء الطوائف ومراكز نفوذها في السلطة والاستعانة بعدة زعامات سياسية تربطها مصالح مشتركة مع الشركة، إلى جانب الضغط الذي مارسه قوى سياسية طائفية ومذهبية على جمهورها من العمال للانسحاب من التحرك، مستعملة وسائل الترغيب والتهديد.
- الإحجام الكلي من قبل الاتحاد العمالي العام عن تبني تحرك العمال وعدم مساندتهم والوقوف متفرجاً، ما حرم التحرك من أية حماية نقابية.
- ضعف الإعداد والبناء المسبق لتنظيم العمال داخلياً في المؤسسة، وعدم شموله جميع الفروع.
- إدراج التحرك من خلال بعض الداعمين له والمؤثرين في مساره، في سياق مواجهة سياسية أكبر من قدرة العمال على النهوض بها.

الاتحاد العمالي العام:

نختم هذا التقرير بوصف موجز لواقع الاتحاد العمالي العام.

إن واقع الاتحاد العمالي العام، وكما سبق توصيفه في متن هذا التقرير هامشي جداً. وهو لا يملك الصفة التمثيلية، وتتصف اعداد المنتسبين إلى نقابته بالضعف الشديد، وتغلب على تركيبته النقابات الوهمية والمذهبية والطائفية، وهو بهذا المعنى أشبه بكونفدرالية طوائف ومذاهب وقيادة متهافنة تابعة بالطلق لرجعياتها السياسية والطائفية.

ومازالت أبرز الاتحادات النقابية خارجه، من اتحاد موظفي المصارف وصولاً إلى الاتحاد الوطني لنقابات العمال مروراً بإتحادات عديدة كاتحاد عمال البناء والأخشاب وغيرها. ولقد أضاف الاتحاد العمالي العام إلى مآثره "التاريخية" خلال العام ٢٠١٣ ما يلي:

١. الوقوف متفجعاً على حرك الأساتذة والموظفين، وحرك هيئة التنسيق النقابية الذي تجاوز ٣٣ يوماً، وذهب الاتحاد بعيداً عن مطالب العمال حين اعترض على وجود الهيئة في لجنة مؤشر غلاء المعيشة، كما لا تخفي قيادة الاتحاد إنحيازها إلى جانب أصحاب العمل وعدائها لتحرك الهيئة.

٢. نسق الاتحاد مواقفه مع أصحاب العمل وشاركهم إضرابهم المطالب بتشكيل حكومة، في الوقت الذي ابتعد فيه عن مشاركة هيئة التنسيق النقابية اعتصامها احتجاجاً على دور السلطة في شل البلد بسبب تركيبتها الطائفية الذي تزامن مع حرك أصحاب العمل.

٣. لم يتحرك الاتحاد، ولم يضغط من أجل أن تقوم لجنة مؤشر غلاء المعيشة بمهامها لناحية رصد زيادات الأسعار والتضخم كي تتم المطالبة برفع الأجور بما يتناسب مع غلاء الأسعار. ولم يعترض الاتحاد على طريقة تعامل وزير العمل مع مهمة لجنة المؤشر حيث اعتبر دورها يقتصر فقط على إجراء الحسابات، مهمشاً دورها الأساسي في طرح نسب زيادة الأجور.

٤. شارك الاتحاد القوى السياسية والطائفية التي أبرمت اتفاق المياومين في شركة كهرباء لبنان، حيث لم يحصلوا على شيء، ولم تنفذ الوعود بالمباريات المحصورة ولا المفتوحة لاستيعابهم في عداد ملاك مؤسسة كهرباء لبنان.

٥. استمر الاتحاد في موقفه غير الداعم والمتجاهل لعمال "سبينيس"، ما سمح لإدارة الشركة باتباع سياسة الانفراد بهم موجهة لهم ضربات متلاحقة في ظل غياب الضمانات التي يؤمنها الدعم النقابي المفقود.



جدول تحركات القطاع العام وهيئة التنسيق

ملحق: الجداول



جدول تحركات القطاع الخاص

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
هيئة التنسيق النقابية	كانون ثاني ٢٣	بيروت - يوم	سلسلة الرتب والرواتب	إضراب عام وتظاهرة	
هيئة التنسيق النقابية	شباط ١٩	أمام السراي الحكومي	سلسلة الرتب والرواتب	إعتصام	
متخرجو المعهد الفني التربوي IPNET بفروعه الثلاثة الدكوانة. طرابلس وبئر حسن	شباط ١١	الأونيسكو	للمطالبة بحل مشكلة الاعتمادات اللازمة لتخرجي المعهد الفني التربوي المعينين بموجب المرسوم الرقم ٩٧٣٦ تاريخ ٢٠١٣/١/١٥.	اعتصام	
هيئة التنسيق النقابية	١٧-تموز-٢٠١٣	قصر الأونسكو	إطلاق عريضة المليون توقيع من أجل سلسلة الرتب والرواتب.	مؤمرا صحافيا	
هيئة التنسيق النقابية	أيلول ٤		هيئة التنسيق النقابية دعوة الشعب اللبناني للوقوف بوجه "الأزمة الأمنية والسياسية والمعيشية" ومن أجل السلم الاهلي	سلسلة من الاعتصامات الرمزية في عدد من المحافظات اللبنانية. وفي بيروت في وزارة التربية والأونيسكو	

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
شركتي ألفا وتانش في العاملين في	كانون ثاني ٢٨		المطالبة بإصدار عقود عمل جماعي	توقيع عقد عمل جماعي	
عمال ومخلصي البضائع في مرفأ بيروت	شباط ٢٦	مرفأ بيروت / ساعة	إحتجاجا على مقتل زميل لهم وللمطالبة بتدابير السلامة المهنية	إعتصام	
جمعية عمومية للسائقين العموميين وأصحاب الشاحنات والباصات والفاشات	شباط ٢٨	المتن الأعلى	إذا لم تبدأ الحكومة بتنفيذ قراراتها	إضراب عام	
متعهدو وعمال البناء	١٨	البقاع	مطالبين باعطاء الحكومة البلديات حق اصدار تصاريح البناء	قطعوا طريق زحلة بعلبك عند مدخل بلدة دورس	
إتحاد نقابات موظفي المصارف	نيسان ٢٠١٣/٤/٥	أمام مقر جمعية المصارف / ساعتين	للمطالبة بعقد عمل جماعي	إعتصام	
الموظفون والعاملون في "شركة الخرافي"	٢٠١٣/٥/٤	مجمع الحدث الجامعي	احتجاجاً على تمنع الشركة دفع رواتب وأجور العاملين والموظفين البالغ عددهم نحو ٣٠٠.	إعتصام أمام مبنى كلية الهندسة	هذا الإعتصام يحدث للمرة الثانية
عمال ومستخدمي مركز المعاينة الميكانيكية في الزهراني	٢٠١٣/٢٣/٥		لضمان ديمومة العمل في المؤسسة بعد انتهاء العقد مع الشركة المشغلة	بدأوا بتنفيذ إضراب مفتوح	
جموع عفوي لناشطين من بينهم ناشطي المرصد ونقابي سبينس	٢٠١٣/٨/٤	أمام مخفر طريق الشام	إحتجاجا على إستدعاء النقابيين ميلاد بركات و مخبير حبشي إلى التحقيق فالأول الذي كان رئيس الهيئة التأسيسية للنقابة.	إعتصام	
موظفو المصارف	٢٠١٣/٨/٤	أمام مقر جمعية المصارف في الصيفي	مطالبة بتعديل عقد العمل الجماعي	اعتصام	
الموظفون والعاملون في "شركة الخرافي"	٢٠١٣/١٠/٤	"مدينة الرئيس رفيق الحريري الجامعية - الحدث"	احتجاجاً على تمنع الشركة دفع رواتب وأجور العاملين والموظفين البالغ عددهم نحو ٣٠٠.	اعتصام	

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
الموظفون والعاملون في "شركة الخرافي"	٢٠١٣/٥/٤	مجمع الحدث الجامعي	احتجاجاً على تمنع الشركة دفع رواتب وأجور العاملين.	إعتصام أمام مبنى كلية الهندسة	هذا الإعتصام يحدث للمرة الثانية



التحركات والإضرابات في المؤسسات والإدارات العامة

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات والاحداث
لجنة المتابعة للمؤتمر الوطني للدفاع عن حقوق المستأجرين	تموزا		رفضها "مشروع قانون الإجراءات التهجير... وتعديل قانون التعاقد الحر بدل ٣ يصبح ٥ سنوات وفي حال تم تديده يصبح ل ١٠ سنوات. وضع ضوابط لآلية زيادة الإجراءات . عدم إلغاء مبدء التعويض أو الخلو . المطالبة بإقرار قانون الإيجار التملكي	إصدار بيان	
نقابة المعلمين في المدارس الخاصة	تموز ١٥		لتسليط الضوء على موضوع الصرف من الخدمة	مؤتمر صحفي	أكثر من ٢٠٠ معلم
اتحاد موظفي المصارف	٣١ تموز		توقيع عقد العمل الجماعي		
نقابة الطيارين اللبنانيين	٢٠١٣/٦/٨	أمام مبنى شركة طيران عبر المتوسط (ال تي. أم. أي) في مطار رفيق الحريري الدولي	تضامنا مع ٤٦ طيارا تم صرفهم تعسفا عام ٢٠٠٥ ولم يتم حتى اليوم دفع التعويضات المستحقة لهم. "	إعتصام	
الهيئات الإقتصادية	ايلول ٥		من أجل الضغط لإنشاء حكومة	إضراب	

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
لجنة المتابعة للعمال المياومين وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان	شباط ١٦	الإخاد الوطني للنقابات	إقامة دعوة قضائية لإقرار كافة حقوقهم. - الإسراع بدفع رواتب عن ثلاثة أشهر فترة- الإعتصام	جمعية عمومية	
عمال المتعهد التابعين لشركة "ترايكوم"	شباط ١٢	مؤسسة كهرباء لبنان	دفع الرواتب بانتظام، التعويضات العائلية، الإجازات المرضية، إجازتا عيد الاستقلال والعمال. راتب شهر آب و١ أيام من أيلول.	اعتصام - اضراب	
لجنة المتابعة للعمال المياومين وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان	شباط ١٦	مقر الإخاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان	الإسراع بدفع رواتب جباة الإكراء عن ثلاثة أشهر فترة الإعتصام إسوة	جمعية عمومية	قرر المجتمعون إنشاء نقابة بإسم نقابة العمال المياومين وجباة الإكراء، كما قرر المجتمعون سلسلة خطوات بدءا بالإعتصام وصولاً للاضراب

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان	كانون ثاني ٧	بيروت / ٥ أيام	الإعتراض على الميزانية التي وضعتها وزارة المال وفيها إلغاء لبعض حقوق العمال والمستخدمين	إضراب	
المياومين و جباة الأكرء في مؤسسة كهرباء لبنان	كانون ثاني ٩	مبنى شركة الكهرباء في مار مخايل / يوم	استنكارا لمقتل العامل محمد أديب شاهين أثناء القيام بعمله	إعتصام	
عمال ومخلصي البضائع في مرفأ بيروت	شباط ٢٦	مرفأ بيروت / ساعة	إحتجاجا على مقتل زميل لهم وللمطالبة بتدابير السلامة المهنية	إعتصام	
مدرسو الجامعة اللبنانية	شباط ٩	يومين	المطالبة بإصدار عقود المصاحفة	إضراب	
العمال والمستخدمون التابعون لشركة ترايكوم المتعهد	شباط ١٥	شركة كهرباء لبنان مار مخايل / نصف ساعة	التعجيل في إقرار قانون التثبيت. دفع الأشهر المتأخرة	إعتصام	ليست قطاع خاص نقلت الى الادارات العامة المياومين
					التوافق على أنشاء نقابة خاصة بهم

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
مياومو بلدية طرابلس	تموز ١	بلدية طرابلس	احتجاجاً على عدم صرف اعتماداتهم المالية	إعتصام	منعوا الموظفين من الدخول الى مكاتبهم، وقطعوا الطرق المؤدية الى البلدية.
موظفو الملاحة الجوية في "مطار رفيق الحريري الدولي"	تموز ٤	اعتصاماً رمزياً / ساعتين	احتجاجاً على عدم إنصاف المراقب الجوي التدريب والتوظيف من غير العقول مواصلة العمل بأربعين موظفاً بعد تقاعد عدد كبير من الموظفين. إضافة إلى وجود ٢٠ موظفاً لا يستطيع قسم الملاحة تدريبهم لعدم إفراج وزارة المالية عن الأموال المخصصة لهم	إعتصام	
العمال المياومين وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان	تموز ٥	بيروت	تزامناً مع جلسة مجلس النواب التي أُرجئت لاحقاً. احتجاجاً على صيغة مشروع قانون تثبيتهم	إعتصام	

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرباء لبنان	نيسان ٩		إعادة الحقوق والمكتسبات للعمال والمستخدمين التي طالها الخصم والالغاء بموازنة العام ٢٠١٣ من قبل وزارة المالية. كما أرسلتها المؤسسة حيث أقدمت النقابة على تعليق الاضراب المفتوح في ١١/١١/٢٠١٣ من مكتب وزير الطاقة والمياه.	بيان	اعلان عن اعتصام خديري في ١٠ و ١١ نيسان ٢٠١٣
	نيسان ١٠			اعتصام	تنفيذ الاعتصام المقرر في ٩ نيسان
	نيسان ١١				
عمال ومستخدمي شركة كهرباء لبنان	٢٠١٣/٨/٤	مراكز ودوائر المؤسسة في لبنان	احتجاجاً على إلغاء بنود أساسية تهم العاملين في المؤسسة من مشروع الموازنة.	اعتصام خديري	
موظفو مستشفى حاصبيا	٢٠١٣/١/٥	امام المستشفى	صرف الرواتب المتأخرة	إضراب يوم واحد	
موظفو مستشفى الهراوي الحكومي	٢٠١٣/٢٧/٥	امام المستشفى في زحلة	دفع رواتب ٤ اشهر متأخرة وفروقات غلاء المعيشة ومنح التعليم	إعتصام	
موظفو مستشفى الهراوي الحكومي	٢٠١٣/٢٨/١	امام المستشفى في زحلة / إنتهى الاضراب في ١٢ تموز	ذات المطالب أعلاه	إضراب مفتوح	تم دفع الرواتب

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
عمال مؤسسة كهرباء لبنان	٢٢ تشرين ثاني	لمدة ٣ أيام	احتجاجا على عدم دفع مستحققاتهم التي نصت عليها القوانين والمراسيم	اضراب	وعد بتحقيق المطالب
المياومون في كهرياء لبنان	٢٤ تشرين ثاني			تعليق إضراب الذي دام ٢٢ يوما تخلله قطع طرق و إعتصامات وإضراب عن الطعام..	

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
العمال المياومين وجباة الإكراء في مؤسسة كهرياء لبنان	تموز ١٧	بيروت		إعتصام	
العمال المياومين وجباة الإكراء في مؤسسة كهرياء لبنان	تموز ٢٩	بيروت - أمام المؤسسة تزامنا مع جلسة مجلس النواب	احتجاجا على مشروع القانون المعجل المكرر المطروح أمام مجلس النواب تثبيت مشروع تثبيت العمال المياومين وجباة الإكراء في ملاك المؤسسة	إعتصام	أقدم العامل في مؤسسة كهرياء لبنان حسين علام الى إضرام النار بنفسه....
مياومو "مؤسسة كهرياء لبنان"	أيلول ١٠	المقر الرئيسي للمؤسسة ومعامل الانتاج ومحطات التحويل الرئيسية / ٢٢ يوما	احتجاجا على عدم قبض رواتبهم وعدم شمولهم بتأمين على أخطار العمل بعدما انتهى عقد عملهم الموقع لمدة سنة مع شركة "ترايكوم" كمتعهد في مؤسسة الكهرياء.	إضراب مفتوح واعتصام وقطع طرق وإضراب عن الطعام منع العمال الدخول إلى معمل الجية .	
موظفو مستشفى الحريري الحكومي	٢٠١٣/١٠/١٠	في المستشفى / استمر ٤ أيام	دفع الرواتب المتأخرة وتأمين المالية العامة للمستشفى	إعتصام مفتوح	تم نصب خيم للاعتصام في اليوم الثاني



جدول تحركات الاساتذة المتعاقدون في جميع مراحل التعليم

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
لجنة الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية	كانون ثاني ٢٢	رياض الصلح / ساعة	إقرار ملف التعاقد	إعتصام	
الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية	شباط ٣	الصيد بيروت / ساعة	ماف التفرغ	إعتصام و الإعلان عن إضراب مفتوح	
مدربو الجامعة اللبنانية	شباط ٩	يومين	المطالبة بإصدار عقود المصالحة	إضراب	
الأساتذة المتعاقدون في التعليم الأساسي الرسمي	شباط ١٣	أمام السراي الحكومي / يوم	بت غلاء المعيشة (٣٣ في المئة) واحتساب الزيادة على أجر الساعة ابتداء من شهر شباط ٢٠١٢ بمفعول رجعي	إعتصام	سينتظرون أسبوعاً وبحسب الجواب سيحددوا خطواتهم اللاحقة
لجنة الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية	شباط ١٤	كل فروع الجامعة اللبنانية	ملف التفرغ	إعلان الإضراب المستمر في الإضراب المفتوح ومقاطعة إمتحانات الفصل الأول	
لجنة الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية	شباط ١٣	كلية العلوم الفرع الأول / ساعة	ملف التفرغ	إعتصام	
الأساتذة المتعاقدون في "الجامعة اللبنانية"	شباط ١٣	باحة كلية العلوم الفرع الأول - الحدث	فك أسر ملف التفرغ	اعتصام	

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية	كانون ثاني ٣	مجمع الحدث الجامعي / يوم	إقرار ملف التفرغ	إعتصام	
الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية	كانون ثاني ١٤	كلية العلوم الفرع الثاني-البنار / يوم	إقرار ملف التفرغ	إعتصام	
الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية في الشمال	كانون ثاني ١٥	كلية العلوم في الشمال / يوم	إقرار ملف التفرغ	إعتصام	
الأساتذة المتعاقدون المستثنون من التفرغ في الجامعة اللبنانية	كانون ثاني ١٧	كلية العلوم الفرع الأول-الحدث / يوم	التفرغ	إعتصام	
طلاب فروع الجامعة في الشمال	كانون ثاني ٢١	الشمال / يوم	تضامن مع الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية	إعتصام	
متعاقبو الجامعة اللبنانية	كانون ثاني ٢٠	الجامعة اللبنانية-صيدا / يوم	التفرغ	إعتصام	
رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية	كانون ثاني ٢٢	الأونسكو أمام وزارة التربية / يوم	إقرار ملف التفرغ وتعيين عمداء جدد	إعتصام	

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
المتعاقدون الثانويون	٢٠١٣/٨/٧	امام وزارة التربية	رفع أجر الساعة. زيادة غلاء المعيشة. التثبيت	إعتصام	
المتعاقدون في التعليم الاساسي	٢٠١٣/٢٥/٨	امام وزارة التربية	رفض المباراة المفتوحة	وقفة احتجاجية-اعتصام	
الهيئة التنفيذية لرابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية	٢ تشرين ثاني		الاعتراض على تخفيض ميزانية صندوق التعاضد		

الجهة والمؤسسة المعنية	التاريخ	مكان / مدة التحرك	المطالب	نوع التحرك	خلاصة وملاحظات عن الانتهاكات و الاحداث
مدربو مختبرات كلية العلوم في الجامعة اللبنانية	شباط ١٨	مقر نقابة المعلمين	التداول في ملف "مدربي مختبرات كلية العلوم.	جمعية عمومية	اصدار بيان
رابطة الاساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية	١٩ شباط	الفرع الثالث الشمال	إعتصام		
الاساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية	٢٨ شباط	المجمع الجامعي الحدث / يوم واحد	اقرار التفرغ	إعتصام	
الأساتذة المتعاقدون في التعليم الاساسي والثانوي	٢٠١٣/١٠/٣	أمام وزارة التربية	تعديل أجر الساعة والتثبيت	إعتصام	
الاساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية	٢٠١٣/١٣/٣	قصر الاونيسكو	المطالبة بالتفرغ	مؤتمر صحفي	
الأساتذة المتعاقدون في الجامعة اللبنانية	٢٠١٣/١٤/٣	مفرق القصر الجمهوري	التفرغ	إعتصام	
رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية	٢٠١٣/٤/٦		الطعن في تعيين رئيس مصلحة من الكهرباء متفرغا في الجامعة		

الفهرس

الأساتذة المتعاقدون ١٧

القطاع الخاص ١٨

أبرز المطالب التي حملتها التحركات ٢٠

إنجازات وملاحظات ٢١

تجربة عمال شركة السبينس ٢٢

الإخاد العمالي العام ٢٤

ملحق: الجداول ٢٦

تعريف بالمرصد ٣

تعريف بدياكونيا ٥

تمهيد ٦

ملخص التحركات والإحتجاجات

القطاع العام وهيئة التنسيق ٨

القطاع الخاص ٩

المؤسسات والإدارات العامة ١٠

الأساتذة المتعاقدون ١١

المجمع العام لعدد التحركات والاحتجاجات ١٢

ملاحظات حول حجم مشاركة القطاعات والمطالب المرفوعة

القطاع العام وهيئة التنسيق ١٤

المؤسسات والإدارات العامة ١٧

نشر هذا التقرير بالتعاون بين
المرصد اللبناني لحقوق العمال والموظفين ومنظمة دياكونيا-السويد.
وبدعم من الوكالة الدولية السويدية للتعاون الإنمائي

محتوى هذا التقرير من مسؤولية المرصد

www.LebaneseLw.com

Fax & Tel: 01425783   admin@lebaneselw.com

العدليّة - خلف وزارة الصناعة - شارع مدور - بناية الشاغوري - بيروت، لبنان. 